عرس بغياب العريس!!

لقاءات لمعالجة هموم المواطنين.. لم يحضرها المواطنون

المحافظ لـ«الوطن»: لم تكن للتصوير وتضييع الوقت وإنما لتقييم أداء إدارات المؤسسات

طرطوس- هيثم يحيى محمد

شهدت مدن مراكز مناطق طرطوس الستة على مدى ستة أيام متواصلة -كان آخرها السبت الماضي - لقاءات مباشرة بين المحافظ ورئيس مجلس المحافظة والمكتب التنفيذي للمجلس ومديري المناطق والمؤسسات الخدمية الفرعية والمناطقية للوقوف على الواقع الخدمي في جميع أنحاء المحافظة ومعالجة ما يمكن معالجته من مشكلات وقضايا ومتابعة معالجة البقية ضمن خطط سنوية ورفع القضايا التي تحتاج لحلول مركزية للوزارات ذات العلاقة.

ورغم أهمية مثل هذه اللقاءات إلا أن نقطة ضعفها الأساسية كانت برأي الكثير ممن تواصل معنا هي عدم دعوة مواطنين إليها وبالتالي لم تكن لقاءات جماهيرية وفق ما ينص عليه قانون الإدارة المحلية إنما كانت لقاء الجهات المسؤولة في الحزب والدولة مع بعضها والاكتفاء بدعوة ممثلي المواطنين في المجالس المحلية رغم ملاحظات وعدم رضا الكثيرين على هذا التمثيل لأسباب مختلفة.

بداية نشير إلى أن هناك عدة قضايا ومشكلات عامة يعاني منها أبناء جميع مناطق المحافظة طرحت في كل اللقاءات وشكلت قاسماً مشتركاً ومن أبرزها التقنين الطويل والجائر في الكهرباء إضافة للانقطاعات المتواصلة خلال فترة وصل التيار وضعف الكهرباء وسوء وضع المحولات ووجود نقص وتقنين لمياه الشرب في العديد من المشاريع بسبب تقنين الكهرباء وعدم ربط معظم مشاريع مياه الشرب بخطوط كهرباء ساخنة، وتفاقم أزمة النقل العام وارتفاع الأسعار وغياب الرقابة التموينية على الأسواق ومحطات الوقود وعدم تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وضعف نسبة التعويض عن الكوارث الطبيعية من الصندوق وقلة المقنن العلفي، وسوء نوعية الخبز وعدم التقيد بالوزن والسعر وقلة المحروقات خاصة المازوت الذي انعكس سوءاً على الإنتاج، والتأخير الكبير في رسائل الغاز المنزلي وحصول أعطال كثيرة في الشبكة الهاتفية والخطوط وتفاقم مشاكل ومخاطر الصرف الصحي وتعثر تنفيذ محطات المعالجة خاصة التي تحد من تلوث السدود، وعدم معالجة أوضاع شهداء القوات الرديفة حتى الآن، وضعف أداء الوحدات الإدارية وقلة إمكانياتها وسوء خدماتها خاصة الوحدات المحدثة، والتأخير الكبير في إنجاز المخططات التنظيمية أو تعديلها.

أبو سعدى: كمحافظ أخضع للمساءلة وأقبل النقد

وإضافة لما تقدم تمت المطالبة في لقاء صافيتا بدعم زراعة الزيتون واعتبار هذه الزراعة زراعة إستراتيجية وحماية سد الباسل من مصادر التلوث وفي لقاء الدريكيش تمت المطالبة بتوسيع مشفى الدريكيش الوطني وإصلاح الطبقي للكورنيش البحري، وصيانة الطرقات والإنارة الشارعية في المدينة، وفرز ضاحية الأسد، ومعالجة واقع النظافة السيئ في المدينة، ومعاناة المتقاعدين بقبض رواتبهم من صراف مصرف التسليف، وفي الصفصافة تمت المطالبة بزيادة مخصصات المنطقة بمادة المازوت الزراعي، وتأمين السماد

وورداً على سؤال «الوطن» حول جدوى هذه اللقاءات وإجراءات المحافظة لمتابعة ومعالجة ما طرح خلالها يجيب محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى «الوطن» بالقول: الجولات كانت مهمة جداً ولعل أهميتها تكمن في الوقوف على الواقع الخدمي والاقتصادي بشكل واضح ودقيق وإجراء مقابلة بين صاحب الشكوى والمدير المعني بشكل مباشر وبالتالي الشفافية كانت سمة لهذه اللقاءات بالمطلق.

وثانياً كان خطاب المحافظ للمجتمعين دائماً أن السقف مفتوح «وأنا شخصياً أخضع للمساءلة والسؤال وبشكل شفاف بأي شيء يتعلق بالمحافظ وأدائه أنا أتقبل أي نقد بناء»، وتم التأكيد على الإدارة المحلية والتوضيح للقائمين على كل منطقة أن في كل منطقة هناك دائرة قائمة بحد ذاتها وبالتالي هناك شعبة تموين ودائرة نقل ودائرة زراعة ومجمع تربوي ومجمع صحي ومنطقة صحية وبالتالي الإدارة هي إدارة محلية أو أكثر من محلية وبالتالي أكدنا على تطبيق القانون رقم /٨/ قانون حماية المستهلك والذي أناط به المشرع تأكيداً على ما ورد بقانون الإدارة المحلية رقم /٧/ أن تقوم المجالس المحلية بأخذ دورها في حماية المواطن من أي حالة فساد أو غش أو جشع يتعلق بالتاجر سواء كان صاحب محطة محروقات أم مخبز خاص أو متجر أو وسيلة نقل والمعالجة بشكل كامل وألا يعتمدوا على توجيهات المحافظ أو الحزب لأن المسألة منوطة بهم بالمطلق وهذا دورهم الرئيسي فالشكوى من أن هناك بيعاً مخالفاً للتسعيرة أو أن ميكرو لا يصل إلى نهاية الخط هي شأن محلي وفي كل منطقة لدينا لجنة سير مختصة ولدينا لجان بكل مجلس محلي مختصة بتطبيق القانون رقم /٨/.

وأضاف أبو سعدى: توجهنا للحضور بضرورة تطبيق القانون رقم /٢٣/ وهو قانون تنفيذ التنظيم وهذا قانون أعطى المجالس المحلية قوة من ناحية الوصول إلى الطرق والحدائق وكل المرافق العامة دون دفع مقابل كاستملاك وإنما بتطبيق هذا القانون نستطيع أن نحصل على هذه المرافق مجاناً وأيضاً نستطيع أن نحصل على مقاسم شعبية تكون مجالاً حيوياً للتنمية على ساحة كل وحدة إدارية.

وأوضح أنه تم التأكيد خلال اللقاءات على القانون رقم /٤٠/ وهدم المخالفة بمهدها والتوجيه لمديرية الكهرباء والمياه من أجل إعداد دراسة مفصلة حول تكاليف الربط الكهربائي لجميع المحطات الرئيسة للمياه منعاً للتقنين وإيصال المياه إلى كل المناطق بشكل ميسر وطلبنا من السادة أعضاء مجلس المحافظة تخصيص المبالغ المطلوبة لهذا الأمر من خلال الموازنة المستقلة عند ورود أي مبلغ في المستقبل.

وقال: طلبنا من المجالس المحلية واللجان المنتشرة على ساحة المناطق التأكد دائماً وأخذ الدور من ناحية قمع عمليات التحطيب لأن لدينا لجاناً معنية بذلك وأيضاً لدينا لجان مختصة بمنع الحرائق والإبلاغ عنها عند بداية كل حريق وتوعية الناس حول مخاطر استخدام النار في المشاريع والحقول.

وحول آلية المتابعة والمعالجة قال المحافظ: قسمنا كل لقاء إلى ثلاث مشكلات أولاً هناك خدمات لا تحتاج إلى نفقة مالية وإنما تحتاج إلى متابعة من إدارة المؤسسة المعنية ويمكن حل هذه المشكلة محلياً لذلك طلبنا الحل دون تأخير وثانياً هناك مشكلات تحتاج إلى قرار على مستوى المحافظة وهذا أيضاً تصدينا له بشكل مباشر وحقيقي في اللقاءات،ولدينا مسائل تتعلق بالمركز وعدنا بتصدير الكتب المناسبة للجهات المختصة بدمشق حول المواضيع المركزية وبالتالي نكون قد قسمنا عملنا بشكل ممنهج وصحيح.

وختم بالقول: أخبرنا المجتمعون أن هذا اللقاء ليس للتصوير أو تضييع الوقت إنما جاد ويحمل بطياته التقييم لعمل الإدارة وأيضاً لعمل الرفاق بالوقت نفسه وثانياً سيكون لنا لقاء بعد ثلاثة أشهر تقريباً من أجل الوقوف على ما تم طرحه في هذه الاجتماعات وما تم تنفيذه وهنا سيظهر بشكل جلي وواضح التقصير في حال كان موجوداً من أي مؤسسة وسيكون هناك إجراءات وقرارات تمس هذه المفاصل بالدولة إذا ما كان هناك عدم جدية بالحل كما أوضحنا.

عشرون ألف اسطوانة يومياً لدمشق وريفها

تأخر رسالة الغاز لـ٩٠ يوماً وسعر الأسطوانة في السوق السوداء ١٣٠ ليرة

عبد المنعم مسعود

بينت الشركة السورية لتخزين وتوزيع المشتقات النفطية «محروقات» أن توزيع مادة الغاز غير مرتبط بمدة زمنية، بل يرتبط بالكميات المتوفرة التي توزع وفق دور عادل، مؤكدةً أنه مع توفر المادة واستمرار التوريدات ستصبح العملية أسهل وعملية التوزيع خلال وقت أقل.

توضيح شركة محروقات جاء على صفحة الخدمات الإلكترونية للشركة على موقع «فيسبوك» وذلك رداً على كثرة تساؤلات المستهلكين حول سبب التأخر في توزيع مادة الغاز المنزلي؟

وفي السياق ارتفع سعر كيلوغرام الغاز المنزلي ليسجل سعراً جديداً حيث بلغ ١٦ ألف ليرة للكيلوغرام في حين تراوح سعر أسطوانة الغاز في السوق السوداء بين ١٣٠ و١٦٥ ألف ليرة للأسطوانة.

من جهة أخرى أوضح مصدر في جمعية معتمدي الغاز المنزلي أن وضع القطاع سيئ وأن المدة بين الوجبة والأخرى قد تسعت لدى المعتمدين لتتجاوز عند البعض عشرين يوماً فيما أصبحت أقل مدة ١٧ يوماً وذلك وفقاً لارتباطات كل معتمد.

وبين المصدر أن واقع توزيع المادة في دمشق وريفها لا يتجاوز العشرين ألف أسطوانة يومياً مقسمة بين الريف والمدينة وهي بكل الأحوال لا تكفي حاجة الريف ولا حاجة المدينة ما يؤدي إلى إطالة مدة استلام الأسطوانة لتتراوح في الوقت الحالي بين ٨٠ و٩٠ يوماً.

وفي السياق كشف مصدر في «محروقات» عن تقديم رئيس فرع دمشق وريفها للغاز أيمن ديوب طلب إعفائه وتكليف معاونه حسن البطل تسيير أمور الفرع حتى يتم تعيين مدير جديد.

منشأة سياحية خاصة حصلت على إعفاء خاص من التقنين

منصور لـ«الوطن»: «الشمس» لإنارة الشاليهات «الشعبية» في طرطوس واللاذقية والأسعار تختلف حسب الشاليه وسعته

فادي بك الشريف

بينما ضجت صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي بدراسة إعفاء إحدى المنشآت السياحية الخاصة من التقنين لمدة ٥ أشهر خلال الفترة من أول الشهر القادم وحتى نهاية أيلول، كشف مدير الشركة السورية للسياحة والنقل فايز منصور لـ«الوطن» عن توجه الشركة للاعتماد على «الشمس» وتركيب ألواح الطاقة على شاليهاتها «الشعبية في اللاذقية وطرطوس وذلك لتوفير الطاقة نتيجة الوضع الراهن المتعلق بواقع شبكة الكهرباء».

وفي كتاب اطلعت عليه «الوطن» تقدمت إحدى المنشآت الخاصة بطلب إعفائها من التقنين، وخاصة أنه خلال الأعوام من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠ لوحظ اتباع آلية معينة في فترة مواسم الاصطياف بخصوص إعفاء المنشآة المذكورة من التقنين بموجب محاضر اتفاق بين شركة كهرباء طرطوس والجهة الطالبة (المنشأة).

وطلب الكتاب الصادر من الشركة العامة لكهرباء طرطوس، الاطلاع على طلب المنشأة واتباع الآلية ذاتها في حال سمحت الإمكانيات الفنية، مع مراعاة أحكام نظام الاستثمار، على أن تتم المحاسبة وفق التعرفة النافذة للإعفاء، وأن يتحمل أصحاب الطلب كل النفقات المترتبة على ذلك.

هذا وقابل هذا الطلب والكتاب ردود أفعال كثيرة وخاصة في ظل الواقع الكهربائي ورغم تحسنه خلال رمضان، إلا أن تأثيراته ما تزال قائمة، وبالتالي أي حديث عن إعفاء أي منشأة أو خط من التقنين يسبب الجدل ويتلقفه المواطن باستغراب وردة فعل يعكسه تأثير الكهرباء والتقنين على حياته.

وبالعودة للشركة السورية للسياحة والنقل، بين مديرها فايز منصور لـ«الوطن» أنه سيتم تركيب الألواح الخاصة بإنارة الشاليهات في لابلاج بمحافظة اللاذقية (وادي قنديل) خلال الشهر إضافة إلى اعتماد الألواح الشمسية في مشروع شاطئ «الكرنك» بمحافظة طرطوس، وذلك بهدف الوضع الراهن وواقع الكهرباء، وخاصة في ظل التكاليف الكبيرة لتشغيل المولدات التي يعتمد عليها في إنارة الشاليهات خلال ساعات التقنين.

وأكد منصور التركيز على الإنارة الخارجية (الموقع العام) إضافة إلى الداخلية بإنارة بعض الأجهزة، وبالتالي الاعتماد على ألواح الطاقة الشمسية إضافة إلى عمل المولدات للضرورة، مع متابعة مدى التوفير بالنسبة لتركيب الألواح، وبالتالي يصار إلى تعميم تجربة تركيب الألواح على مختلف الشاليهات «الشعبية».

وقال منصور: يوجد ٢٩ شاليهاً سيتم إنارتها في شاليهات مشروع «لابلاج»، علماً أنه تم زيادة عدد الشاليهات بعد أن كان العدد ٢٤ شاليهاً، مبيناً العمل على إنشاء فندق بـ٣٠ غرفة ينجز على مراحل، مع إمكانية إنجاز جزء منه خلال الموسم السياحي القادم.

وأضاف: أما مشروع «الكرنك» في طرطوس، فيضم ٢٣ شاليهاً، مبيناً التوجه لزيادة عدد الشاليهات إلى الـ ٣٣ شاليهاً خلال فترة شهر، وضمن خطة العام القادم يصل العدد إلى ٤٥ شاليهاً، ضمن إطار اهتمام الوزارة والشركة بزيادة عدد الغرف والتوسع فيها ضمن توجه الحكومة للاهتمام بالسياحة الشعبية وتشجيع السياحة الداخلية.

وأكد مدير الشركة أن الموسم السياحي يبدأ في الشهر الخامس، علما أن التكليف يبدأ من ٥٠ ألفاً بسعة ٤ أو ٥ أشخاص، وذلك يختلف بين شاليه وآخر «سويت» أو غرف مزدوجة تتسع لعدد أكبر من الأشخاص.

جدير الذكر أن عدد المشاريع والشواطئ المفتوحة التي جهزتها وتجهزها الشركة تصل إلى ٤ مشاريع، تتضمن مطاعم شتوية وصيفية وملاعب وصالة ألعاب للأطفال وشاليهات خشبية بسعات مختلفة، وبأسعار وتكاليف دخول واصطياف «شعبية ومدروسة» حسب تأكيد الوزارة والشركة ضمن خطة التدخل الإيجابي وتنشيط السياحة الداخلية الشعبية من خلال إقامة مشاريع تناسب شرائح المجتمع، وخاصة ذوي الدخل المحدود.